State of Qatar

بيان دولة قطر

المؤتمر الوزاري الدولي
للطاقة النووية في القرن ٢١

بطرسبورغ الاتحاد الروسي
٢٧– ٢٩ يونيو ٢٠١٣

يلقيه الممثل الدائم لدولة قطر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية
السيد علي خلفان المنصوري

Ali Khalfan ALMansori

Permanent Representative of the State Of Qatar to the IAEA

State of Qatar

السيد الرئيس

يطيب لي أن أبدأ بتهنئتكم على رئاستكم هذا المؤتمر المهم الذي نأمل أن يكون خطوة متقدمة في جهود المجتمع الدولي للتوسع في إستخدام الطاقة النووية بشكل آمن للإنسان والبيئة ، كما أشكر الحكومة الروسية والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنظيم المؤتمر في هذه المدينة التاريخية الجميلة.

السيد الرئيس

الطاقة ومستقبلها يمثلان محور سعي المجتمع الدولي من أجل ترسية أبعاد التنمية المستدامة الثلاث وتقليل ظاهرة الأحتباس الحراري والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية والإستقرار السياسي وبقية أهداف الألفية الإنمائية لا يكتب لها النجاح إذا لم تكن مستندة الى موارد للطاقة نظيفة ومضمونه ومستدامة.

الوضع العالمي الحالي يشهد نقصا وسوء توزيع في مجال الطاقة ، وإحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى ان ٤٠% من سكان العالم يعتمدون اليوم على الخشب والفحم وفضلات الحيوانات كمصادر للطاقة ، وهذا يسبب أضرارا صحية وإجتماعية وإقتصادية هائلة وهو عائق اساسي امام التنمية المستدامة وامام جهود حماية النظام البيئي الذي يحفظ وجودنا.

ان دولة قطر لديها قناعة بأن اعتماد مزيج من مصادر الطاقة يساهم بشكل فعال في ضمان استدامة التنمية وتحقيق أمان امدادات الطاقة للشعوب، وترى بأن الطاقة النووية كمصدر ينمو استخدامه على الصعيد العالمي تمثل أمل يمكن أن يشكل مصدراً كبيراً للطاقة متى ماتم مراعاة عناصر الأمان والسلامة النووية المعتمدة والمقبولة دولياً.

ورغم خشية البعض من حوادث مفاعلات الطاقة النووية ورغبتهم في التركيز على مصادر الطاقة البديلة الأخرى كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وزيادة كفاءة الطاقة الأحفورية ، إلا أن الطاقة النووية تبقى ، على الأقل

State of Qatar

في المستقبل المنظور، الخيار الأكثر قدرة على الإستجابة المتصاعدة لمصادر الطاقة البديلة . وبالمقابل فإن التوسع في الطاقة النووية يجب أن يكون محسوبا بدقّة لإن المخاطر الناجمة عن الخطأ أو نقص إجراء السلامة أو عدم الأخذ بالإعتبار الحالات الإستثنائية الناتجة عن الكوارث الطبيعية او الأعمال الإرهابية ستكون نتائجه كارثية وستؤدي الى نكسة في خطط التوسع في إستخدامها ، ولذا يجب أن يحظى الأمن والأمان النووي بالأولوية القصوى منذ اول خطوة للتخطيط لبناء وتشغيل مفاعلات الطاقة النووية ، وتلك مهمة يجب أن يشارك فيها الجميع : منظمات دولية ودول ومؤسسات علمية وشركات تجارية ومجتمع مدني ، كما ويجب أن يطمئن لها الجميع .

إن هذه المخاطر الحقيقية تفرض أن يتعزز التعاون الدولي والإقليمي في جميع مراحل بناء وتشغيل مفاعلات الطاقة النووية وفي معالجة المخلفات النووية ، ومطلوب منا السعي لتحقيق عالمية جميع معاهدات وإتفاقيات الإستخدام السلمي للطاقة النووية والأمن والأمان النووي وفي المقدمة منها معاهدة عدم الإنتشار وإتفاقية الأمان النووي ، كما يجب إعطاء الأولوية لتعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتزويدها بالموارد اللازمة لكي تقدم للمجتمع الدولي ضمانات كاملة وموثوقة عن سلامة إجراءات الأمن والأمان في المفاعلات النووية ولتساهم في تطوير هذه الإجراءات وتعزيزها وتطوير تقنيات استخدام الطاقة النووية ومنها مفاعلات وقود اليورانيوم منخفض التخصيب والمفاعلات السريعة ودورة الوقود المغلقة والنماذج الجديدة للمفاعلات الصغيرة.

وفي الوقت الذي يقر فيه الجميع أنه بموجب القوانين النافذة فإن مسألة الأمن والأمان النووي في المنشآت النووية هي من مسؤولية الدولة التي فيها هذه المنشآت ، لكن يجب الإقرار أيضا أن الأضرار الناتجة عن الخطأ أو نقص إجراءات الأمن والأمان أو نقص في إجراءات الوقاية من الكوارث الطبيعية ومن الأعمال الإرهابية ستكون عابرة للحدود ، وأحيانا

State of Qatar

يكون الضرر على دول الجوار والدول الأخرى أكبر من الضرر على الدولة صاحبة المنشأة ، لذا وجب أن تكون إجراءات الأمن والأمان في المفاعلات بدرجة عالية من الشفافية وبما يطمئن دول الجوار ، مع تأكيد الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم هذه الضمانات وضرورة التنفيذ التام والشامل لإتفاقية الأمان النووي وبقية الإتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة.

ومن جانب آخر ، فإن الوقائع والإحصائيات تشير إلى ان التوسع المستقبلي في استخدام الطاقة النووية سيتركز في البلدان النامية التي هي بأمسّ الحاجة للطاقة المستدامة لتسيير عجلة التنمية ، لكن كثيرا من الدول النامية يفتقد البنى التحتية الساندة والتقنيات والكوادر المؤهلة ، وهنا تتعاظم الحاجة للتعاون الإقليمي والدولي كما تتعاظم أهمية نشر ثقافة التعامل مع الطاقة النووية بجميع جوانبها، ونقترح بهذا الصدد القيام بحملة عالمية للتوعية ، وبالذات في بلدان العالم الثالث، تشترك فيها المنظمات الدولية والدول والمجتمع المدني من اجل التعريف بمفاعلات الطاقة واجراءات الامن والامان فيها ومسؤولية المجتمع المدني التضامنية مع الدولة بشأنها ، ودور المجتمع المدني في متابعة تحسين وتطوير اجراءات الامن والأمان في المفاعلات النووية ونشر ثقافة ترشيد إستخدام الطاقة والوعي بالبدائل الأخرى للطاقة المستدامة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح ووسائل تطويرها وغير ذلك من الامور التي تسهم في خلق بيئة وطنية تتفاعل بشكل إيجابي مع الطاقة المستدامة وحمايتها وتعزيز إجراءات الأمن والأمان فيها والحفاظ عليها وتطويرها.

والسلام عليكم

107V3